مجلة القانون والعلوم البينية | المجلد 01 / العـدد: 02 (ديسمبر 2022)، ص 50- 67

دور التجارة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي

The role of intra-trade in achieving economic integration

لبيض هند

جامعة المدية، مخبر السيادة والعولمة (الجزائر)، hind.labiad022@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تعتبر التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي والذي أصبح سمه بارزة في دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، بإعتبارها أداة هامة لاستقطاب الإستثمارات ورفع مستوى المبادلات التجارية، وذلك من أجل تأسيس كيان إقتصادي قوي وتوسيع حجم التباين التجاري مما يحقق المنفعة الاقتصادية ومن أجل ترقية المبادلات التجارية وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء.

كلمات مفتاحية: التجارة البينية، التكامل الاقتصادي، المبادلات التجارية.

Abstract:

Intra-trade is considered one of the important entrances to economic integration, which has become a prominent feature in the countries of the world, whether developed or developing, as an important tool for attracting investments and raising the level of trade exchanges, in order to establish a strong economic entity and expand the volume of trade divergence, which achieves economic benefit and in order to upgrade Trade exchanges and thus achieve prosperity for the member states.

Keywords: Intra-trade, economic integration, commercial exchanges.

مقدمة:

تلعب التجارة الخارجية التي تقوم على تبادل الصادرات والواردات بين الدول دورا كبيرا، في عملية التنمية الاقتصادية في الكثير من دول العالم، سواء كانت نامية أو متقدمة والتي أخذت بها كذلك الدول العربية و التي بدورها تهدف إلى تحسين فرص التنمية بين الدول وذلك بتصحيح هياكلها الاقتصادية وزيادة تجارتها البينية وتقوية موقفها التفاوضي في تعاملها مع العالم الخارجي.

وفي ظل العولمة الاقتصادية وإقتصاد السوق وتبني سياسة الإنفتاح التجاري في مختلف الدول، أصبح دخول الدول في تكتلات إقلمية إقتصادية مهما وضروري من أجل تحقيق التعاون التجاري و الاقتصادي و المنافسة العالمية .

ومن خلال كل الجهود المبذولة من الدول العربية لتفعيل التجارة البينية، ، إلا أن قد تعترضها مشاكل ومعوقات التي من شأنها أن تجعل من دور التجارة البينية متواضعة ،وإذا ما تمعنا ودققنا جيدا في هذا الوضع الذي تعيشه الدول العربية في عالم يشهد موجة من التكتلات، نجده وضعا إقتصاديا غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الإقتصادية ما بينها، خاصة عدم استغلالها الأمثل لمداخل تكاملها الإقتصادي التي نراها عديدة ومتنوعة، وأهمها مدخلي تحرير التبادل التجاري والإستثمار البيني، هذان المدخلان اللذان يلعبان دورا هاما في النهوض بتنمية اقتصاديات الدول العربية، فالكثير منها يواجه تهديدا حقيقيا وتبعية إقتصادية في عدة مجالات أساسية وإستراتيجية كالغذاء والأمن والدفاع وغيرها من المجالات.

ومن خلال ماسبق نطرح الإشكالية التالية :

. إلى مدى تساهم التجارة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي ؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقسم دراستنا وفق المحاور التالية :

. المحور الأول : الإطار العام للتكامل الاقتصادي

. المحور الثاني : أهمية التجارة الخارجية

. المحور الثالث : جهود الجزائر في تحقيق التنمية الإقتصادية

. المحور الرابع : دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الإقتصادي العربي

المحور الأول : الإطار العام للتكامل الاقتصادي

أولا : تعريف التكامل الاقتصادي

هناك من يعرف التكامل الاقتصادي بأنه : " عملية تغيير تدرجية ، تبدأ من بنيان إقتصادي واحد إلى العديد من البنيات الاقتصادية المتكاملة و التي تكون لها سياسة موحدة ومتناسقة مع عدم وجود أي حاجز" [1] .

كما يعرفه الأستاذ بيلا بلاسا على أنه : " عملية وحالة" فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى الدول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في إنتقاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية .

وإنطلاقا مما سبق يمكن أن نعرف التكامل الاقتصادي بأنه : " عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر قصد إزالة العراقيل على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيمابينها و العمل على التنسيق بين مختلف سياستها الاقتصادية من أجل بلوغ أهداف إقتصادية معينة "[2].

ثانيا : مراحل التكامل الاقتصادي

[1] عبيرات مقدم ،**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002،ص 03.

[2] جمال عمورة،**دراسة تحليلية وتقيمية لإتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006، ص 287286.

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة، وتزداد درجة التكامل كلما زاد الإنتقال من مرحلة لأخرى، والتي تتمثل في :

1. منطقة التجارة الحرة :

و هي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية، أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة[1].

2. الإتحاد الجمركي:

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية ، ويعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة، و توسيع نطاق السوق[2].

3. السوق المشتركة:

تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الإقتصادي، حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الإتحاد الجمركي، وما تم تحقيقه في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، فالسوق المشتركة تسمح بتكامل الأسواق وتكفل بتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال وعمل، وإزالة كافة العقبات

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 ،ص 195.

[2] عبد الحكيم بن سالم ،**التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتجسيد التنمية الإقتصادية**،مجلة البدر،ص82.

التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر، وتجعلها تعمل بحرية تامة وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة [1].

4. الإتحاد الإقتصادي :

يعتبر درجة أعلى من السوق المشتر كة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية ، ويتضمن الاتحاد الاقتصادي ما يلي[2]:

- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأس المال بين دول الأعضاء
- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية، النقدية والمالية الدول الأعضاء.

5. الإندماج الإقتصادي:

هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بغرض إقامة هيكل إقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية، بحيث تتحقق في المستقبل وحدة إقتصادية تضم شتى الأقاليم [3].

ثالثا : دوافع التكامل الاقتصادي

إن أهداف التكامل الاقتصادي لا تختلف من حيث المبدأ بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة وإن اختلفت أهمية كل منها بالقياس إلى البلدان النامية عنها بالنسبة للمتقدمة، وكما تجدر الإشارة إلى أنه و إن كانت الاعتبارات

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية وتطبيقية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000 ،ص 144

[3] عبد الحكيم بن سالم، مرجع سابق ،ص 83.

الاقتصادية أقوى ما تكون إلى تبرير التكامل الاقتصادي بالنسبة للبلاد النامية فهناك جوانب غير اقتصادية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في ما يلي[1]:

1. مهما يكن من أمر فلا شك أن تحقيق وفورات الإنتاج الكبير يقف في مقدمة الدوافع الاقتصادية، وتزداد أهمية هذا الدافع بالنسبة لمستقبل التصنيع بالبلدان النامية و الحصول على مزايا الإنتاج الكبير؛ حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

2. الاستفادة إلى أُقصى حد ممكن من المنافع الناجمة عن التخصص على صعيد المنطقة التكاملية، ومن ناحية أخرى، لما كان يتوقع أن ينجم عن اتساع نطاق السوق الذي يتحقق بفضل التكتل عن ازدهار التوقعات الاقتصادية بالنسبة للمستقبل، فإن من المتوقع أن يتمخض التكتل ليس فقط عن ارتفاع مستوى تشغيل المقدرة الإنتاجية بل ربما يؤدي ازدهار هذه التوقعات إلى تحريض انسياب الاستثمارات المرغوبة من الخارج، بما يترتب على هذا من الارتقاء قدما بمستوى الاستثمار.

3. تسهيل عملية التنمية الاقتصادية؛ حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

4. التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

[1] نفس المرجع السابق،ص 8281.

5. رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

6. التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية.

المحور الثاني : أهمية التجارة الخارجية

تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير مستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري، كما تتمثل أهميتها في مايلي:[1]

تساعد على ربط مختلف الدول ببعضها البعض، ممّا يؤدّي إلى توثيق العلاقات بين مختلف بلدان الكرة الأرضية.

. تعمل على نقل التطوّر التقني الحاصل في دولةٍ إلى دولة أخرى مقابل أجور معيّنة في بعض الأحيان.

. تحقيق التوازنات السوقية المحلية.

. ارتفاع الدخل القومي، في حال ارتفاع نسبة الصادرات وتقليل نسبة الواردات.

. انتشار وشيوع مفهوم العولمة؛ فقد أصبح العالم قريةً صغيرة، وربّما أسهمت التجارة الإلكترونية في هذا المجال بشكل واضح وملحوظ؛ ففي بعض الأحيان يكون شراء سلعة ما من دولة معينة أسهل وأوفر من شرائها من الحيّ الذي يعيش فيه الفرد.

[1] فاضل عبد القادر، شليحي الطاهر، **واقع التجارة البينية الجزائريةالعربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GZALE**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،العدد 12،ص421.422.

. توفير العديد من المنتجات الاستهلاكية للمستهلك المحلي؛ ممّا أدّى إلى إتاحة خيارات متعدّدة له، فصار قادراً على اختيار الأنسب لأنه لم يعد محصوراً بمنتجات محددة.

. في بعض الأحيان يكون استيراد سلعة ما أوفر بمرّاتٍ من تصنيعه محلياً، لهذا فقد أسهمت هذه التجارة في توفير السلع لبعض الدول بكلفةٍ أقل.

. توفير العديد من فرص العمل التي تدرّ دخلاً جيّداً لا بل ممتازاً في بعض الأحيان، فمثلاً توسّعت الأعمال اللوجستيّة بشكل كبير نتيجة لازدياد معدلات التجارة الخارجية، ممّا خلق العديد من فرص العمل المختلفة مثل: فرص العمل في النقل البري، والبحري، والجوي، ومن خلال السكك الحديدية، وغيرها، عدا عن العمليّات المرتبطة بالشحن والنقل كالتأمين مثلاً.

. تشارك الأمم في العادات والتقاليد بشكل كبير؛ فبعض السلع التي تستعملها بعض البلدان تشكّل بالنسبة لها إرثاً تقليدياً، وشيوع هذه السلع في الدول والمناطق الأخرى يعمل على مشاركة هذه الإرث مع باقي سكان الأرض.

المحور الثالث : جهود الجزائر في تحقيق التنمية الإقتصادية

ان أغلب الأزمات والحروب والتهديدات التي تعاني منها القارة الإفريقية ومنطقة الساحل هو نتاج غياب تنمية حقيقية في هذه الدول والتي تساهم في كبح الفقر والتخلف وتحقق الرخاء كما تمنع إنزلاق الأفراد وراء الأعمال الغير مشروعة والتنظيمات المسلحة، ومن هذا المنطلق أدركت الجزائر أهمية هذا البعد في صناعة الأمن والإستقرار في الساحل الإفريقي نتاج الإزمات والنزاعات التي يعاني منها والتي أفرزت تحديات جديدة تهدد الأمن الداخلي.

وفي هذا الإطار تبنت الجزائر العديد من المبادرات الإقتصادية والتنموية التي تسعى من خلالها إلى النهوض بالقارة الإفريقية فعملت عمى إقامة الإستثمارات وتقديم الدعم المالي حيث قامت بدعم تعهدات مجموعة البنك الدولي للعاملين 2015/2014 الممثلة في شكل استثمارات جديدة بالمنطقة بدفع 5.1 مليار دولار تتمثل أساسيا

في دعم شبكات الأمن الإجتماعي والإنساني والتي تساعد الأفراد على التحقيق من المعانات والأوضاع المتدهورة الناجمة عن الأزمات الإقتصادية والكوارث الطبيعية وعلى تحسين البنية التحتية وخلق فرص المناطق الريفية[1].

تعتبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) من أهم المبادرات التنموية المتكاملة الأبعاد وهي خطوة هامة في تحقيق التنمية الشاملة بالقارة الإفريقية وتعتبر من الأليات الجماعية التي اعتمدتها السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة في الساحل الإفريقي قصد النهوض بالمنطقة التي أصبحت تشكل تحديا امنيا للجزائر ومصدر قلق ايزاء التهديدات المتواجدة في المنطقة، وقد جاءت مبادرة النيباد في سياق الجهود المحلية والإقلمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي.

وتكمن أهمية المبادرة في أنها تتضمن عدة قطاعات تعتبر من الأولويات الأساسية في التنمية مثل الزراعة والتعليم والصحة والتكنولوجيا والبنية التحتية والبيئة والإتصالات وقد تولت الجزائر في إطار هذه المبادرة ملف التنمية البشرية التعليم والصحة والذي يحتوي على برامج بناء القدرات لخلق كوادر وطنية قادرة على النهوض بالدول الإفريقية ومسؤولياتها في تحقيق التنمية السياسية وقد أبدت العديد من الدول والمؤسسات المانحة اهتماما كبيرا بدعم البرامج الخاصة في هذا القطاع خاصة في ظل الإتصالات المكثفة التي قامت بها الجزائر.

إضافة الى الأدوار الجزائرية في إطار النيباد قامت الجزائر أيضا بمبادرات تنموية أخرى من خلال تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي وذلك في إطار دعم التعاون الجنوب بدا بوضع إطار التعاون الجهودي سمي بندوة التعاون الصحراوي وذلك بهدف ترقية التعاون المتعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي للبحث عن حلول للمشاكل الإقتصادية والسياسية .كما عممت الجزائر في إطار تنمية منطقة الساحل الإفريقي

[1] دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999–2014** ،رسالة مقدمة لنيل شيادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03 ،2013-2014 ، ص309.

قامت باستثمار 200 مليون دولار امريكي لتنمية النيجر ومالي وتسعى الجزائر في إطار هذه المبادرات التنموية الى محاولة النهوض بالمنطقة[1].

وبالتالي فإن كل هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة تغطية هذا الإستكشاف الجنوبي من منطقة الساحل والصحراء الكبرى، حيث تشتمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الإفريقية المتميزة التي تسود القارة، من ضعف الدولة إلى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن ما جعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيدا وارتباطا على شاكلة النسيج الملغم القابل لإنفجار في أي وقت والإرتدادات التي ستخلفها هذه التحديات على الأمن الجزائري ستكون وخيمة على المدى المتوسط والطويل[2].

إن الإتحاد المغاربي يحتوي على مقومات التكتل الإقتصادي، و التي من شأنها تزيد من فاعلية التكامل الإقتصادي المغاربي، حيث إذا وضعت في الإعتبار لحدث التكتل الإقتصادي المغاربي كتكتل قوي بين التكتلات الإقليمية، ويمكن القول بأن تجسيد فكرة الإتحاد المغاربي تعود إلى قبيل استقلال المغرب و تونس، التي تم رسميا بداية في "مؤتمر طنجة" بالمغرب الذي انعقد في أفريل 1958 بين ثلاثة أحزاب سياسية مغربية هي حزب الإستقلال بالمغرب، و حزب الدستور الجديد بتونس، بالإضافة لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر الذي يعتبر جمعية منتخبة تحظى بالتأييد العام.

المحور الرابع : دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الإقتصادي العربي

انطلقت الجهود العربية المشتركة لتنمية وتطوير التجارة العربية البينية، وذلك من أجل الوصول إلى بناء تكامل عربي يعزز مكانة الإقتصاديات العربية على الساحة الدولية، حيث سعت الحكومات العربية للوصول إليه منذ سنين عديدة.

---

[1] رابح بوشمط، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية النزاع المالي2012.2015** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2016-2017 ،ص 90-92.

[2] ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009 ،ص 45.

أولا: معوقات تنمية التجارة العربية البينية

ونذكر منها:

1. القيود النقدية وتتعلق بإجراءات تحويل العملة والودائع بالنقد الأجنبي وتعدد أسعار الصرف وخاصة فيما يتعلق بشروط الائتمان والاستيراد

2. القيود المالية والمقصود منها تحصيل رسوم لغاية جمع أكبر حصيلة ممكنة بغض النظر عن طبيعة الرسوم المفروضة وأغراضها، ومثال ذلك فرض رسوم تصديق لشهادات المنشأ من ال الوثائق الأخرى كالفواتير والمستندات المتعلقة بالبضاعة. قنصليات المعنية وبحيث تكون نسبة الرسوم مبنية على أساس القيمة، وكذلك الحال بالنسبة لتصديق.

3. -تتبع بعض الدول العربية سياسات اقتصادية متحفظة تتعلق بمسائل الإصلاح الاقتصادي وتحديد حجم المديونية وضبط الإنفاق الداخلي، مما يحد من درجة انفتاح اقتصاديات هذه الدول مع بعضها البعض.[1]

4. وجود عوائق كثيرة للتجارة تتمثل في الحواجز الجمركية، ووجود القوائم السلبية والاستثناءات في اتفاقيات تحرير المبادلات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، بالإضافة للحواجز السياسية والصراعات الإقليمية وعقبات إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال .

5. قلة السلع المنتجة والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية أي منافسة لبعضها البعض وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية للصناعات الناشئة والتي أفقدها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها في الخارج، وحتى

[1] طالب عوض، عامر باكير، **التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية**، قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 2008 ،ص 09 -10.

الصناعات التصديرية فإن معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها.

6. ضعف القوة الشرائية للدول العربية بشكل عام مقارنة بدول العالم كما أن معدلات نمو الطلب الإستهلاكي في العالم يفوق نظيره في الدول العربية بدرجات، وهذا يجعل التوجه التصديري إلى العالم أكبر منه إلى الدول العربية خاصة أن معظم الدول العربية بإستثناء بعض الدول النفطية تعتبر دولا نامية والدخل فيها محدود نسبيا.

7. النقل حيث لا يمكن أن يصنف قطاع النقل بين الدول العربية ضمن القطاعات الأكثر تطورا فهو يشكل عائقا كبيرا أمام تدفق حركة السلع بين الدول، ولعل جغرافية المنطقة لعبت دورا هاما في تحديد تطور التجارة البينية مما جعلتها تتركز إقليميا وحدوديا إلى حد كبير كما مر معنا سابقا عند الحديث عن أطراف التجارة العربية البينية [1].

ثانيا: الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية

1/. الدوافع الداخلية:

وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي وتتمثل فيما يلي:

- إزدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الإقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي، وبهذا يتم تحقيق الإكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.
- مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية، فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسما مشتركا بينها، ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي

[1] طالب عوض، عامر باكي، مرجع سابق ، ص ص 10 -11.

العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة.

- الضغوط السكانية
- تحقيق مؤشرات إيجابية في كل من الزراعة، الصناعة، التجارة، السياحة الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى وبالتالي يتم تحقيق توازن إستراتيجي على غرار دول الإتحاد الأوروبي التي وصلت إلى أعلى مستوى في كل المجالات ومن هذا يجب على الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية والمخططات الصهيونية والغربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه.
- يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتازبها الدول العربية ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.
- التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة.

2/. الدوافع الخارجية:

وهي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الإقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

- واقع النظام الدولي الجديد: ويقصد بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الإقتصادية بين الدول المختلفة.[1]

- بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية: لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الإقتصادية الإقليمية، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل إقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثيرا بتطورات الإتحاد الأوروبي، باعتبارها الشريك التجاري الأول معه.

- توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات: إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة و المزيد من التوسع والإنتشار إلى قارات العالم أجمع، وهنا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدوال العالم الثالث مجتمعة، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأس مالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية.[2]

- تعاظم دور الكيان اليهودي في المنطقة العربي: لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم إقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا، وفي المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفا وضعفا أمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة

[1] عبد المجيد قدي، **الأزمة الإقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الإقتصادية والسياسية، الجزائر، 1997 ،ص ص 441 -451.

[2] نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة مدنية أو عسكرية حتى تستطيع أن تجابها هذا الخصم محليا أو دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والمتوسطية.

الخاتمة :

وفي الأخير يمكن القول أن القصد من وراء هذا البحث هو محاولة التعرف على واقع التجارة والإستثمار وما مدى مساهماتها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، حيث يملك الوطن العربي المؤهلات والمقومات التي تجعله قادرا على بناء كتلة إقتصادية متماسكة رغم تدني مستوى أداء اقتصادياته على الساحة الدولية، ولذلك راحت الدول العربية تبذل جهودا وتجري محاولات منذ أمد بعيد لتحقيق تكامل إقتصادي عربي قوي وفعال حتى تحافظ على بقائها في هذا العالم الذي أصبح اليوم يعج بالتكتلات الاقتصادية، من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التوصيات التالية:

أولا : النتائج

1. التكامل الإقتصادي يعتبر إطار متميز من العمل يوسع أفق النشاط الإقتصادي وينسقه، وينشط العمل الإقتصادي على صعيد المنطقة الإقليمية المتكاملة، بحيث تتضاعف فرص العمل وتتضاعف إمكانات النمو وتدمج المصالح الإقتصادية للدول الأعضاء بما يحقق رفاهيتها دون أي تمييز.
2. هناك العديد من المعوقات التي حالت دون إحراز نتائج إيجابية من محاولات التكامل الإقتصادي العربي، منها الإقتصادية والسياسية ومعوقات أخرى، ولقد كان للخلافات السياسية القائمة بين بعض الدول العربية وغياب الإدارة السياسية في بعض الأحيان أثر كبير في تعطيل مسيرة التكامل العربي، وإلى جانب ذلك أصبح التكامل الإقتصادي في الوقت الراهن مهدد بتعطيل مسيرته أو توقفها نتيجة التحديات العالمية التي تواجهه، أبرزها حتمية انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.

3. بقاء التجارة العربية البينية على هذا المستوى وهذا الحجم رغم الجهود القطرية والإقليمية العربية لن يساعد على إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الإقتصادي العربي، فالواجب على الدول العربية إن أرادت تحقيق ذلك العمل على تطوير هياكل الإنتاج العربية بما يعمل على رفع مستواها، ويسهل من إقامة تكاملها الإقتصادي.
4. بالإضافة إلى الأدوار الجزائرية في إطار النيباد قامت الجزائر أيضا بمبادرات تنموية أخرى من خلال تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي وذلك في إطار دعم التعاون الجنوب بدا بوضع إطار التعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراوي وذلك بهدف ترقية التعاون المتعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي للبحث عن حلول للمشاكل الإقتصادية والسياسية.
5. كما عملت الجزائر في إطار تنمية منطقة الساحل الإفريقي قامت باستثمار 200 مميون دولار أمريكي لتنمية النيجر ومالي وتسعى الجزائر في إطار هذه المبادرات التنموية إلى محاولة النهوض بالمنطقة. حيث ترغب الجزائر في الإستفادة من المزايا التي توفرها القارة الإفريقية التي تشكل خزان كبير لإنتاج الثروات والنمو .الإنتاجية وإفريقيا تملك مزايا توفرها لمن لديه الشجاعة والإرادة للتوجه إليها والجزائر كأكبر بلد إفريقي تعد جزء لا يتجزأ من إفريقيا.

ثانيا : التوصيات

1. التأكيد على التكامل الاقتصادي بعيدا على الخلافات السياسية .
2. تحسين المكونات الإقتصادية لمناخ الإستثمار على المستويين الداخلي والخارجي.
3. تحديث المنظومة التشريعية وإزالة العوائق الإدارية.
4. -إصلاح النظام القضائي وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.
5. الإستفادة من تجارب التكامل الاقتصادي الناجحة.

6. تفعيل القطاع الخاص في الإستراتجية التنموية المشتركة .

7. تشجيع الشركات عبر القومية العربية على مواصلة دورها في تعزيز الإستثمارات العربية البينية بإنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة، ولاسيما المشروعات العربية المشتركة الكبرى وفي مقدمتها مشروعات الربط البري والبحري والجوي.

قائمة المراجع المعتمدة :

أولا : الكتب

1. طالب عوض، عامر باكير، **التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبل**، قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 2008

2. كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002

3. محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية وتطبيقية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000

ثانيا :مقالات

1. عبد الحكيم بن سالم ،**التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتجسيد التنمية الإقتصادية**،مجلة البدر.

2. عبد المجيد قدي، **الأزمة الإقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الإقتصادية والسياسية، الجزائر، 1997

3. فاضل عبد القادر، شليحي الطاهر، **واقع التجارة البينية الجزائريةالعربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GZALE**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،العدد 12

ثالثا : مذكرات و الأطروحات

1. جمال عمورة،**دراسة تحليلية وتقيمية لإتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006.

2. رابح بوشمط، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية النزاع المالي2012. 2015**رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2016-2017 .

3. دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014** ،رسالة مقدمة لنيل شيادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03 ،2013-2014.

4. ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

5. عبيرات مقدم ،**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.